

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## عدالة حكومية لافتة!

علي هاشم

لولا تلك اللهفة التي تتجرف الحكومة في سواقيها كلما همّ التجار بإصدار أتمّة ما حيال قرار هنا أو آلية عمل هناك، لكانت انتزعت عن جدارة لقب (الأكثر عدالة) عن تعاطيها مع الصناعيين والتجار في تمويل المستوردات، إلى الدرجة التي يخيل للمرء معها أنها أكثر هوساً بلبغ دور (خازن بيت المال)، منه مديراً للاقتصاد!

بالتأكيد، ثمة سبب (وجيه) يختبه وراء الإصرار الحكومي على التعاطي (العادل) مع تمويل المواد الأولية كما الاستهلاكية وغيرها، لكن أياً كانت درجة وجهته، فهو لا ينسجم إطلاقاً مع الأوضاع الاستثنائية التي فرضتها الحرب، ولا مع شعار: استعادة الإنتاج الوطني (المتهاك).. الذي أرفقت بدا الحكومة لكثرة رفعه.

آخر جولات (العدالة) إياها، خاضتها الحكومة نهاية الشهر الماضي حين أصدرت نسختها الجديدة من محددات منح إجازات الاستيراد، ورغم الظروف الموضوعية التي تتطلب تمييزاً واضحاً للمستوردات الصناعية، فقد جاءت الاشتراطات المتطابقة في التعاطي مع المنتج والتاجر برهاناً للمبرهن، مع فوارق لغوية مائعة، أبرزها (الأولية للصناعيين) التي لا يمكن صرفها لدى أي موظف أو مسؤول معني بمنح إجازات الاستيراد.

قد يتفهم عشاق الحكومة تريثها حتى الآن في حل عشرات العشرات من الاستصعاب التي تقف عقبة كأداء أمام تعظيم الإنتاج الصناعي الوطني، وقد يكون لها بعض مسوغاتها القهريّة المعطوفة على ظروف الحرب وعلى (التركة الثقيلة)، لكن ما لا يمكن لأي من مغرميها تسويغه بتلخيص في مواظبتها على إصدار قرارات تفيد في (تأليف) المزيد من مقيدات الإنتاج، كقرارها العادل آنفاً، إذ ما المعنى أن تساوي بين المساهمين الرئيسيين في تقليص الاستيراد مع من يعتاشون على نموه؟ وبلاذا قد تربط إلى جذع شجرة أحد شركائنا الأساسيين في تحقيق شعاراتها: «تقليص فجوة الميزان التجاري، دعم التصدير، دعم التشغيل ثم تنشيط الاستهلاك الفعال، تعزيز قيمة الليرة كبح التضخم..؟ وما الرسالة –بالحصول– الرسالة التي تتطلع لإيصالها إلى الاقتصاد الوطني المتفرغ منذ مدة طويلة لشد شعره؟

هل تريد الحكومة استنهاض الصناعة الوطنية حقاً؟ هي قالت في محاورها عملها الإستراتيجية (نعم) رغم صعوبة تلمس ولو لفظة واحدة تؤكد (نعمها) هذه وتنشئ تمييزها عن أي عمل وساطة تجارية، أو توقفها عن لعبتها السرمديّة في قياس احتياجات المنتجين بقبان التجار، بل على العكس، ففي الوقت الذي كانت فيه حكوماتنا –سابقاً ولاحقاً– على أهبة الاستعداد للتجاوب مع تطلّب تعديل القرارات ولي عنق القوانين، فقد كانت (مطشاً) ممتازاً للعشرات من الاحتياجات اللوجستية والتمويلية التي داوم المنتجين على إعلانها خلال السنوات الأخيرة، والتي لا يحول دون تكرارها ما هنا سوى تجنب المزيد من الشعور بالخيبة!

أزدي صناعاً؟ إذا، علينا التوقف عن مقدمتنا (العادلة) لأنها وصلتنا حتى الآن إلى لا شيء، ولئن كان علينا الاختيار، فقلربما يجب علينا المضي في القرارات التي يكتنفها (ظلم بين) وفق أقصى طاقتها، وتغسل أقصى ما تستطيع من القوة العاملة، وهذا أمر يتطلب –فقط– إدراكاً اقتصادياً أقل تطلباً (للعادلة)، وأشد إيماناً بما تقوله من شعاراتها.

## محمد راكان مصطفى

ورد إلى هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ٢١٦ حالة خلال العام الماضي ٢٠١٥، منها ١٠١ طلبات مساعدة داخلية و١١٢ حالة إبلاغ عن عمليات مشبوهة من الجهات المكلفة و٣ طلبات مساعدة خارجية.

وكشف تقرير مفصل عن أعمال مصرف سورية المركزي للعام ٢٠١٥ صدر مؤخراً (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن مفوضية الحكومة لدى المصارف قامت بتنفيذ ما يناهز ٥٠٠ مهمة غرضية و٤٨ مهمة طارئة، إضافة إلى المهمات المنفذة على باق المؤسسات المالية، انطلاقاً من أهمية الحفاظ على منظومة مصرفية سليمة وداعمة لعملية النمو الاقتصادي.

وعن نافذة الخصم فإن مصرف سورية المصرف تفعليل استخدام أداة الخصم الأساسي القيام بخصم الإسناد التجارية وخصم الإسناد ذات الأجل القصير التي تصدرها الدولة أو تكتفها، وشراء الإسناد ذات الأجل المتوسط والطويل التي تصدرها الدولة أو تكتفها.

وخلال عام ٢٠١٥ بلغ أسند الخزينة مقابل القروض الممنوحة لوزارة المالية ١٦ سناً بمبلغ إجمالي ٤١٨ مليار ليرة سورية إلى جانب ٤٨ سناً مقابل القروض الممنوحة للمصرف الزراعي بغية تمويل المحاصيل الإستراتيجية بمبلغ إجمالي ٧٦,٨ مليار ليرة سورية.

وبحسبة بسيطة نجد أن اقتراض الحكومة من المصرف المركزي يعادل هذا الرقم نحو ٢٩٪ من الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٥ والمقدرة بـ ١٥٥٤ مليار ليرة سورية، وهذا ما يسمى العجز بالعجز، أي حين تستدين الحكومة من المصرف المركزي لسد عجز الموازنة.

وهنا من المفيد الإشارة إلى الفقرة ١- من المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٧ لعام ٢٠١٤ المتضمن تحديد اعتمادات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥ التي جاء فيها: «يقوم مصرف سورية المركزي بمنح وزارة المالية «صندوق الدين العام، قروضاً وسلفاً لتسديد العجز التمويني وعجز الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦».

علماً بأن المادة (٢٧) نصت على أن «يؤجل سداد أسناد الخزينة المستحقة في التغطية النقدية لقاء العجز التراكمية الناشئة عن تثبيت الأسعار وفوائدها والعجز التراكمية السابقة للموازنة العامة للدولة وفوائدها المستحقة وغير

## ١١٢ بلاغاً عن عمليات مشبوهة في عهدة «مكافحة غسيل الأموال»

## ٢٩٪ من موازنة ٢٠١٥ موّلت بالعجز

## «المركزي» أقرض «المالية» ٤١٨ مليار ليرة



تعزيز الإيداع الطويل الأجل، وبين التقرير أن مديرية العمليات المصرفية نفذت خلال العام ٢٠١٥ عمليات شراء القطع الأجنبي وبيعه إلى المصارف ومؤسسات الصرافة ومنها، لأغراض كافة تمويل المستوردات وتلبية الطلب التجاري وغير التجاري، كما تابعت إدارتها موجودات مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي وفق المعطيات الراهنة، إضافة إلى استمرار متابعة تطورات سعر صرف الليرة السورية بصورة آتية ودائمة وعملت على استصدار التشريعات النافذة لعمليات تدخل مصرف سورية المركزي في سوق القطع الأجنبي.

وبين التقرير أنه بلغ حجم إجمالي مبالغ القطع الأجنبي المباع على نحو مباشر من مصرف سورية المركزي لكل المصارف وشركات الصرافة خلال عام ٢٠١٥ ما يعادل ١٢٢٦ مليون دولار أميركي.

وعمد المصرف المركزي إلى الرقابة المشددة على الأضرار المشاركة في السوق عبر إجراءات مصرف سورية المركزي التخيلية والرقابية المستمرة والفعالة، إلى جانب دور هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال القيام بجولات ميدانية يومية على مؤسسات الصرافة والمصارف المسوح لها التعامل بالقطع الأجنبي، واستمرار عمل الضابطة العدلية المختصة لجهة تنفيذ أحكام الرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣ الذي منع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية.

كما أمنت مديرية الخزينة خلال عام ٢٠١٥ حاجة الاقتصاد الوطني من الأوراق النقدية والنقود المعطية من مخلف الفئات مع الحفاظ على أقل مستوى ممكن من السيولة النقدية في الأسواق كما قامت باستصدار قرارات تهدف إلى تحسين إدارة السيولة.

واستلمت مديرية نقابة المعلومات خلال العام ٢٠١٥ الربط الإلكتروني مع المؤسسات المالية، ورخصت مديرية أنظمة الدفع لشركات سورية عدة لممارسة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني ونفذت مهام متعددة في إطار عملها الرقابي، كما قامت مديرية الشؤون القانونية بتحصيل المبالغ المحكوم بها لمصلحة الجهات العامة عن طريق تعميم قرارات الحجز التنفيذي والاحتياطي الصادرة لمصلحتها.

للمصارف بتخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي على جزء من الدوائج الموجه لتمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية، وقد استمر مصرف سورية المركزي بهذه السياسة خلال كامل سنوات الأمانة.

أما عن سياسة سعر الفائدة فأوضح التقرير أن قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة أحد المحددات الرئيسة للسياسة النقدية، نظراً لكون الهدف الرئيس من هذه القرارات هو دعم قيمة العملة الوطنية وتشجيع الاندثار والاستثمار على صعيد الاقتصاد الكلي، وتبني القرارات المتعلقة بسعر الفائدة على ودائع الليرة السورية لدى المصارف في مصرف سورية المركزي بالاعتماد على معطيات القطاع المصرفي بما ينسجم مع سياسات تشجيع الاندثار الوطني والاستثمار المحلي والأجنبي، حيث اعتمد مصرف سورية المركزي في إدارة سياسة سعر الفائدة على تحريك سعر الفائدة على الدوائج، بما يمكن التحكم بإدارة الأحمال المعدة للإقراض لدى المصارف وجذب الموارد المالية التي تعزز الاندثار الوطني ثم تخصيصها لتمويل الاستثمار.

وخلال عام ٢٠١٥ تم رفع الحد الأعلى للدوائج تحت الطلب والدوائج لأجل بالليرة السورية وبالمعاملات الأجنبية بهدف دعم سيولة المصارف مع السناح

المسددة لغاية عام ٢٠١٥ وتقسط على عشرة أقساط سنوية متساوية يبدأ تسديد القسط الأول منه في ٢٠٣٠/١٠/٨. وذكر التقرير: إن المصرف المركزي ويهدف تفعليل استخدام أداة الخصم كأحد الأدوات المهمة للسياسة النقدية في إدارة السيولة المحلية فقد تم العمل على إعداد الإطار التشريعي لها من خلال وضع الصيغة النهائية لتعليمات ودليل إجراءات نافذة الخصم. وبين التقرير أن مصرف سورية المركزي ينفذ السياسة النقدية التي يقرها مجلس النقد والتسليف بما ينسجم مع توجهات السياسة الاقتصادية الكلية، في ظل الأزمة الحالية وأن الأهداف المعلنة للسياسة النقدية أصبحت ترتكز بالدرجة الأولى على استقرار سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية وذلك للحفاظ على قيمة الليرة السورية ومنع المخاريبات في ضوء آلية العرض والطلب على القطع الأجنبي وبشكل يوازي بين قوى السوق والمستوى الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية.

إضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لتحقيق هدف ضبط ارتفاع الأسعار المحلية ضمن الأدوات المتاحة له، وبذل الجهود الممكنة لضبط أسعار المواد

والسلع والخدمات في السوق المحلية منع احتكارات التجار والمستوردين، أما على صعيد أدوات السياسة النقدية في الوضع الراهن فتتمثل على نحو أساسي في سياسة الاحتياطي الإلزامي لإدارة السيولة لدى المصارف والحفاظ على متطلبات السيولة لمواجهة تبعات الأزمة وسياسة أسعار

الفائدة على الدوائج المصرفية. ومن أدوات السياسة النقدية المصرف المركزي تم التركيز خلال الفترة الماضية على كل من سياسة الاحتياطي الإلزامي وسياسة سعر الفائدة كأدوات للسياسة النقدية، وأشار التقرير إلى أنه يتم العمل لتوسيع الأدوات المستخدمة لإدارة السياسة النقدية بما فيها تفعليل نافذة الخصم لإدارة السيولة المحلية في إطار تفعليل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

وعن سياسة الاحتياطي الإلزامي التي تعد إحدى الأدوات التي يستخدمها مصرف سورية المركزي لتأثير في السيولة، وأنه مع بداية الأزمة صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٥٩٢٨ لعام ٢٠١١ الذي تضمن تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الدوائج إلى ٥٪ من مجموع الدوائج تحت الطلب والدوائج لأجل بالليرة السورية وبالمعاملات الأجنبية بهدف دعم سيولة المصارف مع السناح

المسددة لغاية عام ٢٠١٥ وتقسط على عشرة أقساط سنوية متساوية يبدأ تسديد القسط الأول منه في ٢٠٣٠/١٠/٨. وذكر التقرير: إن المصرف المركزي ويهدف تفعليل استخدام أداة الخصم كأحد الأدوات المهمة للسياسة النقدية في إدارة السيولة المحلية فقد تم العمل على إعداد الإطار التشريعي لها من خلال وضع الصيغة النهائية لتعليمات ودليل إجراءات نافذة الخصم.

بين التقرير أن مصرف سورية المركزي ينفذ السياسة النقدية التي يقرها مجلس النقد والتسليف بما ينسجم مع توجهات السياسة الاقتصادية الكلية، في ظل الأزمة الحالية وأن الأهداف المعلنة للسياسة النقدية أصبحت ترتكز بالدرجة الأولى على استقرار سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية وذلك للحفاظ على قيمة الليرة السورية ومنع المخاريبات في ضوء آلية العرض والطلب على القطع الأجنبي وبشكل يوازي بين قوى السوق والمستوى الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية.

إضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لتحقيق هدف ضبط ارتفاع الأسعار المحلية ضمن الأدوات المتاحة له، وبذل الجهود الممكنة لضبط أسعار المواد

## مجموعة عمل لمعالجة مشاكل الصناعيين المتضررين الراغبين بالعمل ..

## «الصناعة» تطالب بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية

## المقرّة من دون الرجوع إلى الحكومة



## الوطن

وضع اجتماع العمل الحكومي أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس الآلية التنفيذية لخطة وزارة الصناعة المتعلقة بتنشيط القطاع الصناعي العام والخاص ومهام ودور كل وزارة وبالخطّة والمتطلبات المترتبة عليها والبرنامج الزمني لتنفيذها.

وتضمنت الخطة رؤية تطويرية لتنشيط القطاع الصناعي من خلال إعادة النظر ببعض التشريعات المتعلقة بالقطاع الصناعي العام ومعالجة واقع الشركات المتعثرة وإعادة هيكليتها ودعم الراجحة منها ومعالجة وضع الشركات الخاسرة بشكل نهائي.

ونصت الخطة على حزمة واسعة من الإجراءات التي تناولت تنشيط القطاع الصناعي المتضرر من الأزمة والراغب بالاستثمار من خلال دعمه بإجراءات تحفيزية وتشجيعية مادية وإجرائية ومساعدة المتضررين فيه مع العلم أن هذه الرؤية سيتم إقرارها في جلسة مجلس الوزراء الأسبوع القادم وستعلن في حينها.

وتم وضع هذه الرؤية انطلاقاً من الظروف الحالية للعمل على زيادة الإيرادات ورفع مستوى الإنتاج وتخفيض التكاليف وتقييم أداء مجالس إدارات الشركات العامة الصناعية والمديرين القاضين عليها والطلب من هذه المجالس تقديم

برنامج زمني لتطوير عمل الشركات وبيان أسباب الخسارة، وتحملهم المسؤولية القانونية والمالية تجاه هذه الخسارة ووضع جدوى اقتصادية لكل شركة على حدة للانتقال إلى تحقيق الربح وزيادة الإيرادات.

وتبقيت متطلبات تطوير ودعم القطاع الخاص الصناعي أقر الاجتماع تكليف مجموعة عمل في كل محافظة معالجة مشاكل الصناعيين الراغبين بإعادة معاملهم المتضررة إلى العمل.

ويبدو أن وزارة الصناعة كانت تفكر بحل جمع الصعوبات والعقبات الاستثمارية بعيداً عن الحكومة بغية الإسراع بتنفيذ المشاريع المعتمدة بخطط شركاتها، إذ طالبت الوزارة في مذكرة حديثة لها بإعطائها الصلاحية للبدء بتنفيذ المشاريع الاستثمارية المدرجة ضمن الخطط المعتمدة لشركاتها من دون الرجوع إلى رئاسة مجلس الوزراء وهيئة تخطيط الدولة ووزارة المالية كونها معتمدة من قبلهم، مع تأكيدها أهمية تأمين الاعتمادات الإضافية اللازمة لمشاريع وزارتها في حال عدم كفايتها.

وذكرت الوزارة في مذكرتها (حصلت «الوطن» على نسخة منها) مجموعة من المتطلبات الأساسية لخطة المشاريع الإنتاجية من جهات القطاع العام وتأمين التغذية الكهربائية المستمرة وتأمين كميات كافية من الفيول والوقود والغاز والنفوسات وغيرها من المواد الأولية.

## ١٠٠ ليرة سورية تؤخر مشروع

## التأمين على الطلاب!!

| الوطن

نفت رئيسة دائرة الحياة ومعاون مدير التأمين الصحي في المؤسسة العامة السورية للتأمين عزيزة قلاع وجود أي تراخ للمؤسسة في إطلاق التأمين على الطلاب، موضحة أن السبب وراء عدم البدء بمشروع التأمين على الطلاب يعود إلى عدم اتخاذ قرار من وزارة التربية بتحديد مصير لتسديد قسط التأمين المحدد بـ ١٠٠ ليرة سورية لكل طالب، مع تأكيدها استعداد المؤسسة للاجتماع مع مسؤولي وزارة التربية للوصول إلى حلول فعليه لإطلاق مشروع التأمين على الطلاب وفق عدة حلول ممكنة التطبيق كأن يتم تسديد الرسم من صندوق النشاط أو أن يتم إضافته على رسم التسجيل، أو أن تقوم وزارة التربية بتحمل هذا الرسم كاملاً أو تحمل النصف على أن تتحمل وزارة المالية النصف الآخر.

وقامت المؤسسة بإصدار التعليمات رقم ٨٠٠/٨ الخاصة بتعرفة تأمين طلاب المدارس استناداً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩ /م الذي أزم بموجبه دور الحضنة ورياض الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات، وإلزام الجهات التعليمية إضافة إلى التأمين من الحريق بمفهومه الشامل ومن الأخطار الطبيعية والتأمين نتيجة أي حادث، يتم التأمين على طلابها ضد الحوادث الشخصية التي تقع لهم أثناء الدوام الرسمي لهذه الجهات وضمن حدود مسؤوليتها.

وبينت قلاع أن التعليمات حددت موضوع التأمين بدفع التعويضات إلى المستفيدين التي تصيب طلاب المدارس نتيجة حادث والتي تقع لهم طوال وجودهم تحت إشراف المدرسة، وأن التعويضات المضمونة الوفاة الناتجة عن حادث مضمون، والعجز الدائم والكلي والجزئي والتفقات الطبية والتي تنتج عن الإصابات الجسدية وتغطية خطر الشغب والأضرار داخل المدرسة، وذلك يشمل الحوادث التي تقع داخل المدرسة وأثناء الرحلات التي تجري تحت إشراف المدرسة وداخل أراضي القطر لغرض الأطلاع أو الزيارات العلمية والرياضية والترفيهية، وتم تحديد تعرفة بالنسبة للمدارس الحكومية والمنهية بـ ١٠٠ ليرة سورية لطلاب الحلقة الأولى و١٣٥ ليرة سورية لطلاب الحلقة الثانية من دون الرسوم والطابع.

وبينت قلاع أن التعليمات حددت التعويضات بـ ١٠٠٪ من مبلغ التأمين للشخص الواحد في تعويض الوفاة والعجز الدائم، ونسبة من مبلغ التأمين حسب جدول العجزات بالنسبة لتعويض العجز الدائم والجزئي، على حين تم تحديد الحد الأقصى لتعويض الاستشفاء بـ ١٠٪ من مبلغ التأمين ويحد أقصى مبلغ ٥٠ ألف ليرة سورية للطلاب الواحد سنوياً، ومن الممكن رفع سقف التعويضات للاستشفاء عن الحدود المذكورة بعد الحصول على موافقة مديرية الحياة في الإدارة العامة.